

دور الجمعيات فى التنمية البشرية

تجربة الجمعية المغربية لمساندة الأسرة

ذة. زهور الحر

إن المسار الديمقراطي والحقوقى الذي عرفه المغرب فى السنين الأخيرة، والذي تمثل فى خلق العديد من المؤسسات والمبادرات التي عملت على دعم وتركيز دولة الحق وسيادة القانون ونشر ثقافة حقوق الإنسان، كان من أهم الإصلاحات الجوهرية، وكان منطلقاً أساسياً نحو فتح العديد من أورش الإصلاح والتحديث لمواكبة كل المستجدات سواء على المستوى الوطنى أو الدولى، وهو ما جعل المغرب تحت القيادة الرشيدة لعاهل البلاد وبفضل توجيهاته السامية ينخرط فى مشروع مجتمعي كبير متكامل عميق الدلالات يتقاطع فيه العامل الاقتصادى بالاجتماعى والثقافى بالتربوى والسياسى بالحقوقى من أجل النهوض بالأوضاع العامة للبلاد، ولمواجهة كل التحديات المطروحة فى عالمنا المعاصر الذي يتميز بالعديد من المتغيرات والتحويلات المتسارعة. وهو ما جعل المغرب كذلك يتبوأ مكانة متميزة فى مجال حقوق الإنسان وإرساء قواعد الديمقراطية ويقدم تجربة رائدة كانت مثار إعجاب وتقدير فى العديد من المحافل الدولية.

وفى نفس المسار يأتي الخطاب الملكى السامى ليوم 18 ماي 2005 وخطاب العرش يوم 30 يوليوز ليؤكد على التوجهات الكبرى للبلاد والاختيارات الأساسية التي ينبغى على الجميع الالتفاف حولها والانخراط فى كل المبادرات الإيجابية لإقامة دولة مغربية قوية بأبنائها وثوابتها وصيانة حقوقها مؤكداً على أن المعركة الحقيقية والأساسية هي النهوض بالتنمية البشرية وتحريك روح المبادرة الوطنية فى الأفراد لتتظافر الجهود من أجل تمكين البلاد من شروط القوة والمناعة اللازمين واللذين ستكونان هي الحصانة والدرع الحامى لمقدسات البلاد وثوابتها وهو ما شكل مرحلة جديدة فى تفعيل وتطوير الإصلاحات الكبرى باعتبار أن مكن القوة هو الاهتمام بالمواطن وإسهامه فى كل الأورش الحالية والمستقبلية وإدماجه فى التنمية البشرية وإذكاء روح المواطنة والمبادرة عن طريق التأطير والتحفيز والمشاركة وتغذية الوعي الوطنى والحس الاجتماعى.

ولتحقيق هذه الأهداف النبيلة لابد من تعبئة طاقات كل الفاعلين سواء فى المجتمع السياسى أو المدنى بكل مكوناته وشرائحه، كما أن للعمل الاجتماعى والجمعى أثره الإيجابى فى الرفع من

قدرات الأفراد والارتقاء بوعيهم عن طريق التحسيس بمفهوم المواطنة الصحيح ومرجعياته الأساسية، وبالقضايا المجتمعية والوطنية والارتقاء بواقعهم لرفع تحديات الفقر والامية والتهميش والبطالة والتعبئة العامة لتشكيل رؤيا مجتمعية شاملة تنصهر في خدمة المشروع المجتمعي الكبير الذي يجب أن يتحقق بكل المغاربة.

ومن هنا تأتي أهمية العمل الجمعي والذي خطا في بلادنا خطوات إيجابية وهامة وشكل رديفا هاما إلى جانب الدولة لتحقيق الإصلاح سواء عن طريق إنجازاته في أرض الواقع أو عن طريق اعتباره كقوة اقتراحية يمكن أن تساهم في صنع القرار.

ومن خلال تجربتي المتواضعة يمكن القول إن المجتمع المدني والعمل الجمعي هو إحدى الرهانات التي يجب كسبها في معركة البناء والتقدم والتنمية، نظرا لاعتماده على استراتيجية القرب من المواطنين ومن حاجياتهم ومشاكلهم اليومية واعتماد المصداقية والشفافية في تدبير الأمور وإشراك المواطن في ذلك سواء تعلق الأمر بمحاربة الأمية أو الفقر والتهميش وخلق مشاريع مدرة للدخل لتشجيع التشغيل الذاتي عن طريق القروض الصغرى أو التعاونيات أو تنفيذ برامج لفك العزلة عن العامل القروي عن طريق دعم البنيات التحتية كالطرق والكهرباء والماء الشروب وتوفير الشروط الأساسية للمدارس والحفاظ على الصحة والبيئة إلى آخره من البرامج الاجتماعية التي تحقق فائدة للمواطن وتساهم في تسريع وثيرة التنمية المستدامة للبلاد.

وإذا كان العمل الجمعي قد أصبح يتميز بالتخصص في نشاطاته فإن الجمعية المغربية

لمساندة الأسرة قد اختارت الاشتغال على موضوع الأسرة انطلاقا من :

(1) إن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وإن إصلاح المجتمع ينطلق من إصلاح

الأسرة، فهي القناة الصالحة لتميرير كل عمليات الإصلاح المراد إدخالها على المجتمع، إنها خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الشاملة.

(2) انطلاقا من الخطاب الملكي السامي ليوم 2003/10/10 والذي وضع فيه جلاله

الملك الأسس المتينة والقواعد السليمة للحفاظ على تماسك الأسرة وتمكينها من المساهمة في مسار التنمية وبناء دولة الديمقراطية الحديثة بالإعلان عن

الإصلاحات الكبرى لقانون الأسرة.

وقد جعلت الجمعية من ضمن أهدافها :

- مساعدة الأسرة على الانخراط في المسار المجتمعي الحداثي بكل شروطه التنموية والديمقراطية وذلك بتقديم المساعدات المعنوية والمادية لكي تصبح الأسرة خلية اجتماعية مساعدة على تطور المجتمع وليس العكس.
 - الإسهام في تطور الوعي لدى كل أفراد الأسرة بمقتضيات الإصلاح المجتمعي المنشود وكما تهدف إليه كل المبادرات سواء من جهة الدولة أو مؤسسات المجتمع المدني في ظروفنا الراهنة، وذلك بنشر روح التطوع الدائم إلى رقي المجتمع وتقديم الأمة والتشبع بمبادئ المواطنة الحقة وأخلاق التضامن وقيم التسامح والتنافس الشريف.
 - الإسهام في توفير شروط البيئة السليمة في المجالات والفضاءات الحاضنة للأسرة بما يحفظ صحة وسلامة أفرادها جسميا وعقليا، وذلك عن طريق وضع برامج تخص :
 - المجال الاجتماعي والتربوي كبرنامج كفالة اليتيم والقروض الصغرى ومحاربة الأمية.
 - المجال الصحي والبيئي : تنظيم حملات فحوص طبية وتوزيع الأدوية والتحسيس بأهمية الاهتمام بالبيئة.
 - المجال الثقافي والعلمي : تنظيم ندوات وطنية ودولية حول مواضيع تهم الأسرة وإجراء أبحاث و دراسات حول بعض الظواهر الاجتماعية.
- وتتولى مجموعة من اللجان داخل الجمعية وضع البرامج والمقترحات ووسائل تنفيذها لعرضها على المكتب المسير قصد الدراسة والتطبيق.
- وتعتمد الجمعية في تنفيذ هذه البرامج على أسلوب الشراكة والتعاون.
- مع الجهات الرسمية والسلطات المحلية التي تقدم لنا كل المساندة والتشجيع تجسيدا للمفهوم الجديد للسلطة والمسؤولية... (وأغتنم هذه الفرصة لشكر عامل صاحب الجلالة السيد عزيز دادس والذي كان عاملا على عمالة الفداء درب السلطان على تقديمه للجمعية كل المساندة والدعم وعلى روح العمل الجمعي والحس الاجتماعي و الذي كان لنا مدرسة ومرجعا في إنكاء روح المواطنة الحقة.

- مع القطاع الخاص الذي برهن على أنه قادر على أن يكون شريكا أساسيا وفعالاً (إبرام الجمعية لاتفاقية شراكة مع غرفة الصناعة والتجارة والخدمات بالدار البيضاء).

- مع الجمعيات والمؤسسات ذات الأهداف المشتركة.

وقد جعلت الجمعية ضمن أولوياتها التركيز في نشاطها على التعريف والتحسيس بالإصلاح الكبير المتعلق بمدونة الأسرة والذي شكل ثورة اجتماعية وثقافية هادئة، واعتبره بعض المحللين والمنتبعين للشأن المغربي أنه الإصلاح الاجتماعي الأكثر عمقا في المغرب منذ الاستقلال، لأنه ضبط العلاقات الأسرية ونظمها على أساس من العدل والمساواة والإنصاف ووضع قواعد للحفاظ على استقرار الأسرة وتماسكها والتضامن بين أفرادها، وتثبيت قيم المودة والوئام والتكافل الاجتماعي وزرع الطمأنينة والأمان بين أطراف هذه العلاقة، لأن الحيف والتعسف واستعلاء طرف على آخر لا يمكن أن ينتج غلا علاقات مشوهة وبيوتا هشة سرعان ما تتداعى للسقوط عند بداية أو خلاف.

وانطلاقاً من إيماننا بأهمية هذا المشروع المجتمعي الكبير والمسار المتميز الذي سلكه انخرطت الجمعية في عمل متواصل للتعريف به على المستوى الوطني والدولي وشرح مضامينه التي انطلقت من مرتكزات أساسية نجد في مقدمتها :

1) المزوجة الخلاقة والملاءمة بين المرجعية الوطنية والدولية، فقد اعتمد فلسفة إنسانية قوامها العدل والإنصاف مستمدة من روح الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع المتعلق بتنظيم العلاقات الأسرية مع إعمال آليات الاجتهاد وفق مقاصد الشرع والمصلحة العامة، وبذل الجهد في استنباط الحكم الشرعي الذي يدور مع العلة وجودا وعدما، في أمور لا تتعلق بأحكام الشرع القطعية، وإنما تتعلق بالتنظيم الاجتماعي لشؤون الناس، والتي ترك لها الشرع هامشا مهما ومنطقة عفو هامة يتولاها أهل العلم والمعرفة والاختصاص، لاستنباط الحكم الشرعي المطبق على الواقع مادام فيه تيسير للأمر ورفع الحرج على الناس، وإقامة شريعة العدل والإنصاف وحفظ الكرامة الإنسانية، عن طريق فقه الواقع إلى جانب فقه النصوص بفكر مقاصدي مستنير يتبنى روح اجتهاد جماعي لإيجاد حلول عملية وعادلة للمشاكل التي تعاني منها الأسرة اليوم.

(فتحديد سن الزواج في 18 سنة، و إعداد ملف للزواج بوثائقه، والإشهاد على الطلاق بعد محاولة الإصلاح أمام المحكمة...كلها أمور تتعلق بالتنظيم الاجتماعي لشؤون الناس حسبما يتطلبه الواقع).

وإلى جانب هذه المرجعية الوطنية تم تبني المرجعية الدولية المنصوص عليها في العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب والتي تعتبر نتاجا حضاريا إنسانيا وكونيا ساهم فيه الجميع بما في ذلك الحضارة الإسلامية التي تدعو إلى الإخاء والمساواة والتسامح والتعاون والعدالة وتكريم الإنسان، وهي قيم مشتركة بين الجميع. لقد تم تحقيق مفهوم المساواة والعدالة من خلال قيم الإسلام ومبادئه السامية، وهو ما يجعل المغرب بلدا ذا خصوصية متميزة ويؤسس لمدرسة رائدة تجعلنا نساهم بدورنا في إغناء التراث الحضاري والإنساني ويجعلنا قادرين على عولمة قيمنا الحضارية من خلال نموذج مجتمع ديمقراطي حديث ومعاصر بمرجعياته وأصالته المتحركة والمتطورة.

(2) مراعاة كل التحولات والتغيرات العميقة التي عرفها المجتمع خلال العقود الأخيرة وكذا التطورات التي عرفت الأسرة المغربية سواء من حيث التركيبة إذ وقع تحول في بنيتها وانتقلت من الأسرة الممتدة الكبيرة التي يتعايش فيها ثلاثة أجيال إلى الأسرة النووية التي أصبحت تشكل أكثر من 63 % ، ولا من حيث تغيير الأدوار وأحيانا تبادلها ومساهمة المرأة في تحسين دخل الأسرة فحوالي 30 % من الساكنة النشيطة هن نساء وأكثر من 18 % من الأسر تعيلها نساء...

(3) إعطاء الأسرة مكانة الصدارة واعتماد مقاربة شمولية في تناول مشاكلها باعتبارها مؤسسة ذات دور فعال في تنمية المجتمع، فبذل الحديث عن حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الرجل بشكل تجزيئي ومنفصل مما قد يخلق تضاربا أو تعارضا بين مصالح كل واحد منهم، جاء الحديث عن الأسرة كمؤسسة اجتماعية لها دور أساسي في البناء والتقدم لذا يجب على الدولة والمجتمع حمايتها ورعايتها والاهتمام بها للحفاظ على تماسكها واستقرارها وذلك بإقرار العديد من الإجراءات والتدابير لضمان ذلك، والحرص على جعل العلاقات بين أفرادها يسودها التوازن والعدل والاستقرار.

وتضمن أبعادا على المستوى الثقافي والتربوي والحقوقى والتنموي.

فالإقرار الديمقراطي وبناء أسس في المجتمع لا بد من أن تسود مبادئها العلاقات السائدة بين أفراد الأسرة. لا بد أن تغرس في النفوس عن طريق ممارسة يومية سليمة حتى تنمو وقد اعتادت السلوك الديمقراطي الذي يرفض كل مظاهر التسلط والاستبداد بالرأي والانفراد في اتخاذ القرار ويعمل على إحلال لغة الشورى والحوار والتواصل قصد الوصول إلى الرأي الصائب والقرار الحكيم الذي يخدم مصلحة الجميع. فديمقراطية المجتمع تبتدئ بديمقراطية الأسرة.

وللبعد الحقوقي حضوره، فبدون احترام حقوق الإنسان داخل الأسرة لا يمكن للمجتمع أن يتشبع بثقافة حقوق الإنسان ويعمل على نشرها كسلوك يومي إذا كانت الأسرة تعرف ممارسات تجسد اللإنسانية والدونية والتراتبية وتلغي مبدأ المساواة عن طريق توظيف سلطات وامتيازات أفرزتها العادات والتقاليد التي كثيرا ما تقمصت ثوبا دينيا وتمت ممارستها باسم الدين والدين منها بريء، فلإقرار قيم الحوار والتسامح وقبول الآخر واحترام آرائه وعدم إقصائه لا بد من نبذ كل مظاهر العنف والتعسف داخل الأسرة.

ويأتي البعد التنموي في هذا القانون ليؤكد على أن تقدم المجتمع لا يمكن أن يتم ونصفه مشلول، فلا بد من خلق آليات لإدماج المرأة -وهي نصف المجتمع- في التنمية والمساهمة في بناء المؤسسات الديمقراطية والمشاركة الفعالة في تدبير الشأن العام، والوجود في مواقع القرار للمساهمة في بناء دولة الحق والقانون، وهذا يتطلب إيجاد إطار قانوني يعطي للمرأة مكانتها في المجتمع وفي الأسرة ويسهل إشراكها في الأمور العامة كمواطنة كاملة المواطنة إلى جانب أخيها الرجل لتحقيق التنمية بكل أبعادها.

لذلك كان من أهم مميزات هذا الإصلاح إقرار مبدأ المساواة وقواعد العدل والإنصاف بين طرفي العلاقة الزوجية سواء عند بداية الحياة الزوجية وإبرام عقد الزواج (فأهلية الزواج لدى المرأة والرجل واحدة وكلاهما طرف أساسي في عقد الزواج).

أو أثناء الحياة الزوجية (الحقوق والواجبات هي نفسها متبادلة ورعاية الأسرة والأبناء مشتركة).

أو عند انحلال ميثاق الزواج وإنهائه (الطلاق سواء بطلب الزوج أو الزوجة يتم تحت مراقبة القضاء إلى غيره من القواعد التي أعادت ترتيب الكثير من الأمور ونقلت العلاقات داخل

الأسرة من شكلها العمودي التراتبي إلى شكل أفقي يعتمد المساواة الحوار والتشاور والحفاظ على مصلحة الأبناء وتحمل المسؤولية والشراكة في الحياة الزوجية بمفهومها الإنساني والروحي. إن إصلاحاً بهذا الحجم وبهذا التغيير الجذري والعميق في المفاهيم يتطلب تغييراً على مستوى العقليات والممارسة وإقرار قطيعة مع الكثير من العادات والتقاليد والموروث الثقافي السلبي الذي كان يكرس مظاهر اللاتوازن واللامساواة بين المرأة والرجل بين الطفل والطفلة في أهم العلاقات الإنسانية.

وإذا كان تغيير القانون قد يتم بين عشية وضحاها، فإن تغيير العقليات والعادات وضبطها على الإيقاع الجديد السليم يتطلب مجهودات كبيرة من جميعاً، لأنها مسؤولية الجميع وليست مسؤولية القضاء والمحاكم وحدها، لأن المحكمة تتدخل فقط عند خرق القانون، أما إقرار سلوك معين ونشر ثقافة جديدة تعتمد الحوار والتشاور والمساواة وتطبيق كل القواعد والمبادئ التي تدعم أسس ديمقراطية العلاقات الأسرية ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتثبيت مرجعيات المواطنة الحقة وتحويلها إلى سلوك وممارسة يومية فإنه يتطلب تطبيق مقاربة شمولية يتظافر فيها الاجتماعي بالاقتصادي والتربوي والإعلامي والثقافي، وهو ما دفع العديد من الجهات والجمعيات ومن ضمنها جمعيتنا إلى القيام بعمليات تحسيس وتوعية بهذه المضامين من أجل تحويلها إلى سلوك يومي وممارسة في الحياة العادية وذلك بتنظيم حملات توعية لفائدة كل الفئات الاجتماعية خاصة في الكليات والجامعات والمدارس الثانوية وحتى الابتدائية مع جمعيات الآباء والمربين وكذا المستفيدات من محاربة الأمية وفي العديد من المنظمات والجمعيات.

كما تم التعريف بهذا الإنجاز خارج الوطن في عدة عواصم عربية وغربية (لقاء بروكسيل وبرلمان الاتحاد الأوروبي وحضور مؤتمر الدوحة العالمي للأسرة الذي جمع كبار رجال الدين من الديانات السماوية الثلاثة ورجال الفكر والسياسة للحديث عن وسائل حماية الأسرة والارتقاء بها أمام التحولات والتغيرات التي يعرفها العالم اليوم، وكانت التجربة المغربية حاضرة كنموذج استطاع تحقيق التوازن والمزاوجة بين الأصالة والمعاصرة في قانون يعتبر أكثر القوانين حساسية لدى كل المجتمعات.

وفي نفس الاتجاه أنشأت الجمعية مركز استقبال (السند) للاستماع إلى مشاكل الأسرة ومحاولة مساعدتهم على حلها بحضور الطرفين لتقريب وجهات النظر بينهما وتذويب نقاط

الخلاف للوصول إلى الحل المناسب عن طريق الصلح مع إعطاء الاستشارة القانونية وتنصيب الدفاع لمتابعة المساطر القانونية عند الضرورة.

وتحقيقاً للأهداف التي رسمتها الجمعية تم مؤخراً تنظيم الملتقى الأول للأسرة الذي استمر طيلة أسبوع (من 6 إلى 11 يونيو 2005) تحت شعار "الأسرة المتوازنة أساس التنمية" بشراكة مع السلطات المحلية ومؤسسات من القطاع الخاص وبحضور شخصيات سياسية وفي مجال الاقتصاد والثقافة والفن وفي مقدمتهم السيدة ياسمينه بادو كاتبة الدولة في الأسرة والطفولة والمعاقين.

وقد تضمن البرنامج ندوات فكرية وأنشطة رياضية (كسباق الأسرة على الطريق) ومعارض فنية وعروض مسرحية وسينمائية بالإضافة إلى حملة فحوص طبية مع الأدوية وتوزيع ملابس على تلاميذ الأسر المعوزة مع حفل فني في الختام تم فيه تكريم شخصيات قدمت خدمات في مختلف المجالات : (محمود الادريسي، محمد الخلفي، أمينة السوسي، الصغير المسكيني، نوال المتوكل).

وقد كانت هذه التظاهرة مناسبة لفتح حوار جدي من طرف الخبراء والمختصين في أورش تتعلق ب :

- دور الحياة المدرسية في تفعيل مقتضيات المدونة وإدخال مضامينها في الكتاب المدرسي والمنهاج التربوي بعد الإصلاح الذي عرفته منظومة التربية والتكوين والشروع في إجراء بنوده ومقتضياته بمشاركة أساتذة ومفتشون ومؤلفو الكتب المدرسية بمركز تكوين المعلمين غاندي.
- دور وسائل الإعلام في التعريف بالمدونة ومواكبة الإصلاحات وضرورة تطوير أداء إعلامنا الوطني بتكوين إعلاميين متخصصين في شؤون الأسرة ووضع برامج خاصة بالأسرة وقضاياها والاعتماد على فعاليات فنية لتسهيل تمرير الخطاب إلى أوسع الشرائح (شارك فيها إعلاميون في الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون، وطلبة المعهد العالي للصحافة والإعلام بالدار البيضاء).
- دور مراكز الاستماع في نشر ثقافة التصالح في القضايا الأسرية.

تم فيه استعراض تجارب مراكز الاستماع ليرميطاج والنجدة والسند ومساهماتهم في نشر ثقافة التصالح والحوار في العلاقات الأسرية وكذا دور المجالس العلمية في نشر مبادئ الإصلاح داخل الأسرة.

وقد كانت الرسالة المراد بعثها من خلال هذا الملتقى هو إثارة الانتباه إلى ضرورة استحضار البعد الأسري في كل المجالات والقطاعات وكذا المخططات والبرامج بتمكينها من القدرة على تحصين هويتها وجعلها قادرة على مواجهة كل التحديات سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

وفي إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها قائد الأمة يمكن تحقيق الكثير من الإنجازات التي تخدم الطفولة التي تعيش أوضاعا صعبة كأطفال الشوارع والأحداث المنحرفين واستغلال الأطفال في المخدرات والجنس وكذا معالجة الأوضاع الهشة للمرأة ومعاناتها من الفقر والأمية وذلك بوضع برامج تستهدف هذه الفئات وأنه بفضل التعاون وثقافة التضامن والتكامل وآليات الشراكة بين المجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاع الخاص، سنكون جميعا معنيين ومساهمين في رفع هذه التحديات وخلق أسرة مستقرة ومتوازنة، وبالتالي تكوين مجتمع متكامل يسوده السلم الاجتماعي والاستقرار والتطلع نحو الرقي تحت القيادة الرشيدة لعاهل البلاد أعز الله أمره.